

شتاء عاصف في انتظار شركات الطيران العالمية

سببت جائحة كورونا شللا في شركات الطيران العالمية نتيجة انهيار الطلب العالمي على السفر في أعقاب إجراءات مشددة لمكافحة فيروس كورونا خلال الموجة الثانية ما يستدعي تحديات جديدة أمام الحكومات لحماية أساطيل النقل الجوي.

باريس - تواجه شركات الطيران شتاء طويلا وقاسيا، إذ لم يتحقق التعافي المرجو من أزمة كوفيد - 19 قريبا، ما يعني وضع برامج متشددة لخفض النفقات ودعوات متجددة للحكومات لدعم القطاع.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن ستيفان البيرن، الشريك الإداري لدى "إرتشري ستراتيجي للاستشارات"، قوله "نخوض سباقا مع الزمن، الأساس هو امتلاك النقود نحتاج إلى التحرك بشكل سريع للغاية".

وتراجعت عائدات شركات الطيران 80 في المئة في الأشهر الستة الأولى من العام، وفق اتحاد النقل الجوي الدولي

"إياتا"، لكن لا يزال عليها تغطية نفقات ثابتة تشمل أجور أفراد الطواقم وأعمال الصيانة والوقود ورسوم المطارات والأين تكلفة إيداع الطائرات في المستودعات.

وتراجعت عائدات شركات الطيران 80 في المئة في الأشهر الستة الأولى من العام، وفق اتحاد النقل الجوي الدولي

"إياتا"، لكن لا يزال عليها تغطية نفقات ثابتة تشمل أجور أفراد الطواقم وأعمال الصيانة والوقود ورسوم المطارات والأين تكلفة إيداع الطائرات في المستودعات.

وبعد تعاف طفيف في يوليو مع تخفيف القيود الرامية لاحتواء فيروس كورونا المستجد، تراجعت حركة النقل مجددا في سبتمبر، بينما انخفضت نسب الحجزات لموسم الشتاء، الذي يبدأ في 25 أكتوبر بنسبة 78 في المئة، مقارنة بالعام السابق، ما يعني المزيد من الصعوبات الآتية على الطريق.

«أدنوك» تبرم عقودا لتطوير عمليات الحقول البرية وتعزيز الكفاءة

أبوظبي - أعلنت شركة بترول أبوظبي الوطنية «أدنوك» الاثنين عن إبرام ثلاثة عقود تبلغ قيمتها الإجمالية نحو 1.19 مليار درهم (حوالي 324 مليون دولار) لتطوير عمليات في عدد من الحقول البرية وتعزيز الكفاءة التشغيلية ضمن سعيها المستمر لتنفيذ استثمارات مسؤولة لتحقيق استراتيجيتها المتكاملة 2030 للنمو الذكي.

وتشمل العقود التي قامت بتوقيعها أدنوك، البرية، إحدى شركات مجموعة لخطوط تدفق ومشتات رؤوس أبار في عدد من الحقول البرية في إمارة أبوظبي.

وتشمل العقود أيضا تنفيذ الأعمال الهندسية والمشتريات والتشديد لنظام تحويل جديد يوفر دعما احتياطيا مهما لمحطات استلام النفط الخام الحالية في محطة التصدير في جبل الظنة وإمارة الفجيرة.

ويستمر إعادة توجيه أكثر من 70 في المئة من القيمة الإجمالية للعقود، التي تمت ترسيبها على كل من شركة جلفار للهندسة والمقاولات.

ونسبت وكالة أنباء الإمارات (وام) لياسر سعيد المزروعى، الرئيس التنفيذي لدائرة الاستكشاف والتطوير والإنتاج في أدنوك قوله "يؤكد إبرام هذه العقود توجه أدنوك والتزامها بتنفيذ استثمارات

مسؤولة لتعزيز الكفاءة التشغيلية وزيادة القيمة من موارد أبوظبي وأصول الشركة وتعزيز مرونتها على المدى البعيد في سعيها المستمر لتنفيذ استراتيجيتها المتكاملة 2030 للنمو الذكي".

وأضاف "تم إبرام هذه العقود في أعقاب مناقصة شهدت منافسة كبيرة، لضمان مساهمة العقود الفائزة في إعادة توجيه نسبة كبيرة من قيمتها الإجمالية للاقتصاد المحلي من خلال برنامج أدنوك لتعزيز القيمة المحلية المضافة، مما يؤكد التزام أدنوك بدعم الشركات المحلية والمساهمة في تحفيز نمو وتنوع اقتصاد دولة الإمارات".

وتماشيا مع معايير التقييم التجاري الشامل للعروض والمناقصات والتي تشمل بندا خاصا لتعزيز القيمة المحلية المضافة، قامت أدنوك بدراسة مدى مساهمة العقود المقدمة من الشركات في تعزيز القيمة المحلية المضافة في مختلف مراحل التنفيذ.

وتؤكد الخبرة السودانية أن "النشاط التعاوني له دور فعال في تنمية المجتمع، فهو أداة من أدوات التأثير والتغيير الاجتماعي لأنه يعمل على تغيير نوعية الحياة لدى المواطنين، إضافة إلى كونه يتميز بأنه لا يتحرك بدافع الربح مثل المشروع الخاص أو بأوامر فوقية من السلطات مثل المشروع الحكومي، لكن النشاط التعاوني يتحرك بدافع إشباع الاحتياجات".

وأوضحت أن "النشاط التعاوني يحرك الناس للتصرف بإيجابية لحل مشكلاتهم بأنفسهم، فهو تنمية الإنسان بالإنسان للإنسان، ويمكن تكوين جمعيات تعاونية خدمية في مجالات



خبز بطعم التضامن

جهود سودانية لإحياء التعاونيات لتخفيف الأعباء الاقتصادية

نظام شعبي طوعي غير ربحي يوفر السلع للمواطنين بنصف سعرها

وفي أحد أحياء ضاحية الحاج يوسف بولاية الخرطوم، قالت عائشة أحمد لـ "سوداناو" بعد أن استلمت احتياجاتها من التعاونية "شئى لا يصدق، كل سلعة بحوالي نصف سعرها في السوق، فمثلا جوال السكر زنة 10 كيلو يباع بـ 800 جنيه بينما في دكاكين الحي بـ 1500 لتر الزيت سعة 4 ورعب لتر بـ 920 مقابل 1600 في الدكان، كيلو الأرز 135 وفي الدكان 300، كيلو العدس 210 وفي الدكان 360 وهكذا في بقية السلع بل إن رطل الشاي بلغ في السوق 600 جنيه مما دفع بعض الأسر لعدم تناول الشاي والأرز يباع في التعاونية بـ 225 فقط".

وتضيف عائشة "مزبة أخرى للتعاونية أنها وفرت كل المواد التي لا غنى للأسرة عنها مثل دقيق القمح والذرة خاصة مع أزمة الخبز المزمنة". والسبب في هذا الفارق الإيجابي الذي تحدته التعاونيات على الحياة الاقتصادية يرجعه البروفيسور حسن بشير، أستاذ الاقتصاد ومدير جامعة البحر الأحمر، إلى ربط التعاونية بمشروع "سبعيني" الذي أطلقته الحكومة وهو شراكة بين وزارة التجارة والصناعة ووزارة المالية تعنى بتوفير السلع للمواطنين بتكاليف أقل من المضاربات، والتعاونيات هي منفذ هذه الشراكة للتعامل مع المواطنين.

ويعتبر هذا المشروع سوقا للمنتجين كون السلع تصل مباشرة من المنتج إلى المستهلك دون وسطاء ويشمل السلع الضرورية، وهو تجربة موجودة في كل العالم وتساعد في حل مشكلة غلاء المعيشة وبالتحديد في ما يتعلق بالسلع الاستهلاكية وتوفرها لشريحة معتبرة من الناس خاصة أصحاب الدخل المحدود. أما حل المشكلة الاقتصادية برمتها فهو مسألة تعنى بالسياسات الاقتصادية بالنسبة إلى الدولة ودور الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل عام. لكن هناك بعض العقبات التي تبطل من وثيرة تكوين الجمعيات التعاونية.

ويقول محمد مبارك، من إحدى اللجان المساعدة في تكوين الجمعيات بمنطقة البراري بالخرطوم، "إجراءات معددة تواجه اللجان وتأخذ الكثير من وقتها ومشكلة الأسمه أنها حددت سابقا بقيمة معينة وحاليا أصبحت لا تناسب الوضع لإبراف سعر السهم، الأمر الذي يتطلب أن يجاز من جمعية عمومية إضافة إلى أن أحد شروط قيام الجمعية هو المقر ولا اعتقد أن كل الأحياء لديها قدرة على هذا الشيء".

ومن جانبه قال عبدالمجيد محمد أحمد، مدير قطاع الاقتصاد بوزارة الصناعة والتجارة بولاية الخرطوم ومسجل التعاون المكلف، إن "النظام البائد بقصد منه كان متوجها لتجريف العمل التعاوني بالكامل في الدولة، فممنذ بداية العهد البائد إلى سقوطه كان النظام التعاوني مستهدفا ولم يؤد دوره الريادي في الاقتصاد الكلي والمحلي والأين الدولة بتوجيهها في دعم المواطن وتوجيه الطاقات الشبابية نحو الإنتاج سعت لإحياء القطاعات الحيوية التي يمكن أن يجتمع حولها الناس في جماعات اقتصادية تستطيع أن تكون نواة لشكل الكيانات الاقتصادية المتكاملة".

وتابع "التعاون أحد القطاعات التي تتوجه الدولة الآن لإحيائها بغرض التشبيك بين المنتجين والمستهلكين وتجميع طاقات الشباب للعمل الإنتاجي".

التعاونيات تهدف إلى تحريك الطاقات والموارد المحدودة للمجتمعات لخلق كيانات فاعلة في التنمية الاقتصادية

وأشار إلى أنه "عندما نجد أن الدولة بكامل طاقاتها وإمكاناتها متوجهة لإحياء التعاون وخلق فرص عمل للشباب عبر تعاونيات زراعية إنتاجية وحرافية تتوسع رغبتهم في عمل جمعياتهم التعاونية، كما أن الجمعيات التعاونية متعددة الأنواع، فهناك استهلاكية وإنتاجية زراعية وتعاونية للحرفيين وتعاونية إثنان".

وشدد على أن "إدارة التعاون قامت بتوزيع فرق على المحليات والأحياء للتوعية بالعمل التعاوني وإجراءات التسجيل والجمعيات العمومية حتى عمليات المراجعة للعمليات التعاونية". وأضاف "الآن هناك إقبال كبير جدا على تسجيل الجمعيات التعاونية، فقد فتحنا منافذ في كل المحليات بالخرطوم وتم تعيين موظف في كل محلية من التعاون مهمته الأساسية جمع الملفات لتأسيس جمعية تعاونية لتجنب المواطن عبء الحركة من مناطق بعيدة، وقد اكتملت إجراءات عدد من الجمعيات الدول للتعاضد الواضح وبدات في تقديم خدماتها للأعضاء".

أعاد الارتفاع الجنوني لأسعار السلع والخدمات في السودان في ظل أزمة اقتصادية خانقة، التفكير في مناهج وحلول بديلة لتخفيف الأعباء على المواطنين عبر إحياء الجمعيات التعاونية غير الربحية لتوفير السلع بأسعار مناسبة للمواطنين والطبقات الهشة، في خطوة تعكس رهانات على الاقتصاد التضامني لتجميع وتحريك الطاقات والموارد المحدودة ودفع التنمية.

الخرطوم - طالبت الأوساط الاقتصادية في السودان بإعادة إحياء الجمعيات التعاونية لتوفير السلع وتقديم الخدمات للمواطنين بهدف تخفيف وطأة الانهيار الاقتصادي والمالي جراء فساد عقود من حكم عمر البشير الذي همش كل مقاربات الاقتصاد الاجتماعي وأغرق البلد في دوامة من الأزمات.

ونقلت وكالة الأنباء السودانية (سوننا) عن الخبيرة في مجال التعاونيات مها لمخوب قولها، إن "التعاونيات نظام شعبي طوعي يعمل على تجميع وتحريك الطاقات والموارد المحدودة للمجتمعات لخلق كيانات فاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية تستطيع توفير السلع وتقديم الخدمات، فيمكن للتعاونيات أن تعمل مطاحن كبيرة للغلال ومصانع للزيوت والنسيج، إضافة إلى الصناعات التحويلية والتعاون لا يهدف للربح بقدر ما يهدف إلى خدمة المواطن".

وتضيف الأستاذة مها أن "الجمعيات التعاونية تقوم على مبادئ أهمها أن باب العضوية مفتوح والمساهمة متساوية للعضوية في تكوين رأس المال، والإدارة فيها ذاتية وديمقراطية أي أن السلطة العليا هي سلطة الأعضاء المساهمين في الجمعية التعاونية على قدم المساواة في ما بينهم ولهم حق قيادة جمعيتهم وتقرير مصيرها دون أي سلطة خارجية تفرض عليهم كيفية إدارتها، وتعتبر هذه المبادئ بمثابة دستور للحركة التعاونية في العالم".

وتؤكد الخبيرة السودانية أن "النشاط التعاوني له دور فعال في تنمية المجتمع، فهو أداة من أدوات التأثير والتغيير الاجتماعي لأنه يعمل على تغيير نوعية الحياة لدى المواطنين، إضافة إلى كونه يتميز بأنه لا يتحرك بدافع الربح مثل المشروع الخاص أو بأوامر فوقية من السلطات مثل المشروع الحكومي، لكن النشاط التعاوني يتحرك بدافع إشباع الاحتياجات".

وأوضحت أن "النشاط التعاوني يحرك الناس للتصرف بإيجابية لحل مشكلاتهم بأنفسهم، فهو تنمية الإنسان بالإنسان للإنسان، ويمكن تكوين جمعيات تعاونية خدمية في مجالات



تشديد أنظمة اقتصادية متطورة